الفرص والمناخ الاستثماري في محافظة الانبار

أ.م.د. سامي حميد عباس الجميلي
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الأنبار

المستخلص

يعد الاستثمار احد أهم دعائم النمو الاقتصادي والمحرك الأساسي للاقتصاد بكافة قطاعاته في الدول النامية . كما انه من الوسائل الفعلية لتغيير بنية الاقتصاد الوطني في صالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه لما يؤديه من زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد إذ إن الاستثمارات الأجنبية لها تأثير ايجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي حيث انه يعمل على زيادة صادرات البلد المضيف .

ولكي يتم جذب الاستثمار الأجنبي والعربي في الدخول إلى المحافظة يتطلب تهيئة المناخ الاستثماري الملائم اذ يعتمد المناخ إلى حد كبير على نظرة الدولة المعنية لدور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث كانت الدول النامية سابقا تعتمد على الموارد المتاحة محليا وكانت دول رافضة للانفتاح على الاستثمار الأجنبي ولكن بعد إن ترسخت القناعة عند هذه الدول بأهمية الانفتاح على الاستثمار الأجنبي لتحقيق النمو الاقتصادي أصبحت تتسابق في تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات مما يتطلب ضرورة البدء ببرنامج إصلاح اقتصادي في المجالات الاقتصادية والسياسية وبما يؤمن المناخ المناسب لغرض دخول الاستثمارات العربية والأجنبية إلى العراق عموماً والى المحافظة بشكل خاص .

ABSTRACT

The investment is one of the most important pillars of economic growth and the main Motive of the economy in all sectors in developing countries. Investment is also the means to actually change on the structure of the national economy in favor of amending the structural imbalances, that is because of his role of increasing the production capacity of the country as foreign investments have a positive effect on domestic savings and domestic investment as it works to increase the exports of the host country.

In order to attract Arab and foreign investment to the province we have to maintain the investment climate which requires creating the appropriate climate depends largely on the state's view on the role of foreign investment in economic development.

Developing countries were formerly dependent on locally available resources and the states were refusing to open up to foreign investment, but after the entrenched belief in the States of the importance of openness to foreign investment for economic growth .These state are racing to create the right climate to attract investments, which requires the necessity of starting the program of economic reform in the economic and political climate which insure the entry of Arab and foreign investments to Iraq in general and in particular and to the provance.

المقدمة

يعد الاستثمار احد أهم آليات التنمية ووسائلها وقد حضي باهتمام كبير من قبل جميع الاقتصاديين لما له من أهمية بالغة في العملية التنموية. وبما إن محافظة الانبار تمتلك فرص استثمارية متاحة بشكل كبير جداً ولغرض توجيهها صوب المحافظة فلا بد من إزاحة المعوقات التي تقف بوجه الاستثمارات وكما نعلم إن الاستثمارات لاتنمو إلا إذا توفرت البيئة المناسبة باعتبارها الحاضنة لجميع أنواع الاستثمارات . وقد أدت الظروف التي مرت بها محافظة الانبار إلى تردد المستثمرين للدخول في العديد من الاستثمارات وكما نعرف إن المحافظة هي بأمس الحاجة إلى الاستثمار لغرض إعادة البناء والأعمار وخاصة بعد الدمار الذي لحق بها من جراء الاحتلال . الأمر الذي دعا الحكومة المحلية في المحافظة إلى اعتماد سياسات اقتصادية أخرى تعتمد بشكل رئيسي على دور القطاع الخاص والمدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية .

مشكلة البحث :

تعاني محافظة الانبار من تخلف البنى التحتية وتدني في مستويات الاستثمار من حيث عدد المشاريع وتوعيتها على الرغم من توفر الموارد اللازمة لذلك .

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها ان هناك علاقة طردية بين البيئة الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة التدفقات الاستثمارية في محافظة الانبار .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على:

١. تشخيص الواقع الاقتصادي لمحافظة الانبار وتحديد الفرص الاستثمارية والإمكانيات لجذب الاستثمارات
٢. دراسة مقومات تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمارات الى المحافظة .

أسلوب ومنهجية البحث :

لغرض تحقيق هدف البحث واختبار الفرضية تم استخدام التحليل الوصفي المستند على بعض المعطيات والمؤشرات الاقتصادية التي وفرها البحث وقد قسم البحث إلى مبحثين إضافة إلى المقدمة والاستنتاجات والتوصيات وعلى النحو التالي:

المبحث الأول: **الواقع الاقتصادي والفرص الاستثمارية في محافظة الانبار**

المبحث الثاني: **تهيئة البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات إلى المحافظة**

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول
الواقع الاقتصادي والفرص الاستثمارية في محافظة الانبار

تمتاز محافظة الانبار بالعديد من المقومات التي يمكن إن تساهم بشكل فعال في تهيئة البيئة الاستثمارية وتذليل الكثير من الصعوبات والمعوقات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية وتعمل على جذب المستثمر المحلي والعربي والأجنبي . وان سياسة جذب الاستثمارات إلى المحافظة يتطلب توفير مناخ استثماري مناسب والذي يعني توفر الظروف والشروط التي تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين في إي مكان من العالم بالمقارنة مع غيرها **(صندوق النقد العربي ،٢٠٠٥: ١٧٧)** ولأجل فسح المجال لتوظيف رؤوس الأموال لتساهم في عملية التنمية الاقتصادية في محافظة الانبار، لابد من التعرف على طبيعة وموارد المحافظة وكما يلي:

أولا: الخصائص العامة لمحافظة الانبار :

١- الموقع الجغرافي:

تحتل محافظة الانبار الجزء الأوسط الغربي من العراق بين خطي عرض (٣١-٣٤) وخطي طول (٢٩- ٤٤) وتبلغ مساحتها (١٣٧٨٠٨) كم٢ وتمثل نسبة (٣١،٧%) من مساحة العراق الكلية البالغة (٤٣٤١٢٨) كم٢ ويمتاز سطحها بالأراضي الصحراوية كونها جزءاً من هضبة الجزيرة العربية (د.عبد الناصر صبري الراوي ،٢٠٠٧: ٣٢٣)

ولمحافظة الانبار حدود دولية مع ثلاث دول عربية هي سوريا والتي تحدها من جهة الشمال الغربي والأردن من جهة الغرب إما من جهة الجنوب الغربي فتحدها السعودية كذلك لها حدود مشتركة مع عدد من محافظات القطر العراقي هي كل من نينوى وصلاح الدين من الشمال وبغداد وبابل وكربلاء من الشرق في حين تحدها من الجنوب الشرقي محافظة النجف .

٢- المناخ:

يتصف مناخ محافظة الانبار بكونه صحراوي وذلك بسبب المساحة الواسعة التي تتمتع بها المحافظة . حيث تصل معدلات درجات الحرارة إلى أكثر من (٥٠) درجة مئوية في فصل الصيف إما في فصل الشتاء فقد تنخفض في بعض الأحيان إلى درجة الصفر المئوي وتتباين خصائصها المناخية من منطقة إلى أخرى ويعد معدل سقوط الإمطار السنوي قليل حيث لا يتجاوز (١٢٠ ملم).

(د. عصام خضير ألحديثي ود. احمد عاصم الدباغ .٢٠٠٨: ٣)

٣- السكان:

من المعروف إن السكان هم مصدر القوة العاملة التي تعد أهم عناصر الإنتاج في العملية الاستثمارية؛ لاسيما إذا كانت هذه العمالة على قدر جيد من التعليم إذا السكان هو الذي يؤثر على عنصر العمل الذي يتعامل مع عنا صر الإنتاج الأخرى كالطبيعة ورأس المال لسير العملية الإنتاجية التي يحتاجها المجتمع (F.beham,1987: 12) يبلغ عدد سكان محافظة الانبار عام ٢٠١٠ (١٤٧٤١٥٦) نسمة تشكل ما نسبته (٥،٤%) من مجموع سكان العراق البالغ (٢٩٧٠٠٠٠٠) نسمة (دائرة إحصاء الانبار ٢٠١٠)ويبلغ عدد السكان في سن العمل (٧٧٢٠٠٠) حيث تشكل الفئات العمرية من (١٥- ٦٠) سنة ما نسبته (٥٣%) من سكان المحافظة وهي الفئة القادرة على العمل .

(هيئة استثمار الانبار ،دليل المستثمر ،٢٠١٠: ٥)

أما فيما يخص رجال الإعمال والمقاولين فتشكل النسبة حوالي ٧٠ % من مجموع رجال الإعمال في العراق ويمتلكون الخبرات في مختلف النواحي .

(د.علي عبد الهادي ،٢٠١٠: ١).

وتصل نسبة نمو السكان في محافظة الانبار إلى (٣،٨%) سنوياً كل هذه المزايا التي تتمتع بها القوى العاملة في المحافظة تجعلها موردا مهما في عملية الاستثمار ويمكن إن تكون عامل جذب لحركة الاستثمارات الأجنبية وذلك لان استخدام عمالة أجنبية لإقامة مشروعات تحمل المستثمر تكاليف باهظة .

٤- التقسيم الإداري للمحافظة :

تقسم محافظة الانبار من الناحية الإدارية إلى ثمانية وحدات إدارية أو أقضية وهذه الاقضية تقسم بدورها إلى نواحي وكما يلي (هيئة الاستثمار،الموقع الالكتروني :١٦)

١) **قضاء الرمادي:** يعد المركز الإداري للمحافظة ويبعد عن العاصمة بغداد بحدود ١١٠ كم ويتركز في القضاء الأنشطة التجارية والزراعية والسياحية والصناعية المختلفة وتبلغ مساحته (٨٥٤٣كم٢)ويضم ناحية الحبانية وناحية الوفاء ويبلغ عدد سكانه (٥٠٣٨٢٩)نسمة إذ يشكل مانسبته ٣٤،٢% من سكان المحافظة

٢) **قضاء الفلوجة:** تقع على شبكة مواصلات الخط الدولي مما يجعلها إن تكون مركزاً تجارياً وتقع على نهر الفرات مما يجعلها أيضا منطقة زراعية كذلك تعد مدينة صناعية تتوفر فيها الأيدي العاملة الماهرة فضلاً عن أنها تمتاز بقربها من المدينة السياحية في بحيرة الحبانية ويضم القضاء ثلاثة نواحي هي الكرمة، العامرية، والصقلاوية وتبلغ مساحة القضاء (٤٢٠٣)كم٢ .

٣) **قضاء حديثة:** يبعد نحو ٦٠ كم غرب قضاء الرمادي على امتداد نهر الفرات يمتاز قضاء حديثة بوجود سد حديثة الذي يوفر مخزوناً مائياً كبيراً لإغراض الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية والثروة السمكية مما يؤهلها إن تكون موقعا سياحيا مهما . وتبلغ مساحة القضاء نحو ٣٦٤٤كم٢ ويضم القضاء ناحيتين هي ناحية بروانة وناحية الحقلانية .

٤) **قضاء هيت:** من المدن القديمة ذات البعد التاريخي تقع إلى الغرب من قضاء الرمادي على بعد (٧٠)كم وموقعها على ضفتي نهر الفرات ويقع ضمن حدودها الإدارية معمل سمنت كبيسة وتكثر فيها المناطق الزراعية المميزة . وفيها عيون مائية ذات معادن طبيعية مهمة مثل (القير) والذي يستخرج منه مادة الإسفلت والكبريت. (راسم فراج ألعبيدي، ٢٠٠٩ :٤) وتبلغ مساحته (٨٣٥٣)كم٢ ويضم ثلاث نواحي هي كبيسة والبغدادي والفرات .

٥) **قضاء عنه:** تبعد نحو ٢٠٠كم من مركز قضاء الرمادي على جنوب نهر الفرات وتمتاز بالزراعة لخصوبة أراضيها ومحاذاتها لنهر الفرات وتعد أيضاً من المدن التي لها عمق تاريخي مما أهلها إن تكون منطقة سياحية. وتبلغ مساحة القضاء نحو (٥٥٩٧)كم٢

٦) **قضاء راوه:** تبعد نحو ٢٢٠ كم غرب مركز قضاء الرمادي وهي منطقة زراعية لوقوعها على ضفاف نهر الفرات فضلاً عن وجود مقالع خصبة للمعادن ضمن الرقعة الجغرافية .وترتبط مع مدينة نينوى بطريق بري مباشر وتبلغ مساحة القضاء نحو (٥٦٧٦)كم٢.

٧) **قضاء القائم:** يبعد حوالي ٣٥٠كم غرب مركز قضاء الرمادي وهي مدينة متاخمة للحدود السورية فضلا عن كونها مركزاً صناعياً مهما لوجود معمل الفوسفات ومعمل اسمنت القائم ووجود حقل عكاز الغازي ضمن حدودها الإدارية كما توجد فيها مقالع الخامات لمعادن مختلفة وتبلغ مساحة القضاء حوالي (٨٨٢٥)كم٢ ويضم قضاء القائم ناحيتي ألعبيدي ،والرمانة .

٨) **قضاء الرطبة:** تقع مدينة الرطبة غرب قضاء الرمادي على بعد ٣١٠ كم وتقع ضمن المنطقة الصحراوية وتبعد ١٥٠ كم عن كل من الحدود السورية والأردنية ويمر بها الخط الدولي الرابط بين الأردن وسوريا والعراق وتمتاز بموقع تجاري فضلاً عن توفر خامات المعادن المختلفة ضمن رقعتها الإدارية وتبلغ مساحتها نحو (٩٣٤٤٥) كم٢ ويضم قضاء الرطبة ناحيتي الوليد والنخيب .

والشكل التالي يبين التوزيعات الإدارية لمحافظة الانبار

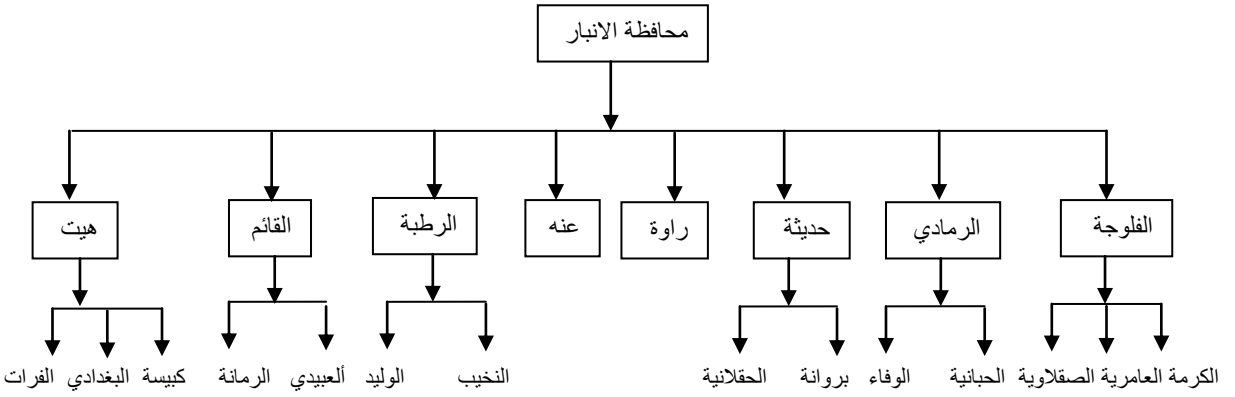

ثانيا: الموارد الطبيعية

تستند محافظة الانبار إلى مجموعة جيدة من المقومات الطبيعية التي لازال البعض منها لم يستثمر لحد الآن وتوجد ملامح جيولوجية تشير على وجودها مثل خامات الحديد والغاز والنفط ومن أهم الموارد الطبيعية المكتشفة هي :

١- الموارد المائية:

تعد الموارد المائية من العناصر المهمة وتلعب دوراً أساسياً في تشكيل أهم مقومات التنمية وهي تشكل احد أهم عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية وتقسم إلى مصدرين :

أ - **المياه السطحية:** وهي تتمثل بمياه نهر الفرات الذي يعد من الظواهر الطبيعية لمحافظة الانبار وتمتد بطول (٥٠٠)كم في محافظة الانبار، كذلك توجد روافد أو أودية لنهر الفرات يقتصر جريانها على موسم الأمطار .(د.محمد محي الدين الخطيب ،١٩٨٨: ١٣٦) .

ب-المياه الجوفية: تتميز محافظة الانبار بالتربة الصخرية المسامية بما يؤهلها ان تكون تربة مستقبلة لمياه الأمطار وقد حفرت العديد من الآبار في محافظة الانبار بلغ عددها (٢٢٩٩)بئر موزعة على وحدات المحافظة .

٢- الموارد العدنية:

تتوفر في محافظة الانبار موارد معدنية ذات جدوى اقتصادية وتمتلك المحافظة أيضا فرصة مهمة لإنتاج وتصنيع كثير من الموارد الطبيعية كالفوسفات ،الجبس، الحصى والرمل ورمال الزجاج والبوكسايت واطيان البنتونايت*

فضلاً عن أنها تمتلك ثروات كامنة نفطية وغازية بكميات كبيرة ذات احتياطات ضخمة وهناك تقارير تؤكد وجود كميات من النفط في الصحراء الغربية تقدر بـــ(١٠٠) مليار برميل، اما بخصوص الغاز فيوجد في منطقة عكاز قرب القائم ويقدرالانتاج نحو (٥٠٠) مليون قدم٣/اليوم والتي تشكل مجالات مهمة لانواع الاستثمارات سواء المحلية او العربية او العالمية فيها وبما يخدم اقتصاد المحافظة وينميه .

كذلك وجود مشروع انتاج الواح الزجاج القائم والزجاج النقي والشفاف وذو الاستعمالات الخاصة بطاقة انتاجية ١٢٠٠٠٠ طن سنوياً وبمشاركة مستقلة او مختلطة مع الشركة العامة للزجاج والسيراميك ومن مزايا المشروع قربه من مركز المدينة حيث يبعد حوال ٢٠ كم فضلاً عن ذلك توفر شبكة الماء الصافي والشبكة الكهربائية والقرب من الطرق السريعة إضافة الى ذلك توفر الخبرة الفنية لوجود معمل زجاج في المنطقة مع توفر المواد الاولية بنسة ٨٠% مثل الرمل الزجاجي، حجر الكلس الدولومايت** كذلك يتميز المشروع بوجود اعفاء ضريبي لمدة ١٠ سنوات واعفاء المكائن والمعدات من الرسوم ومن الفرص الاستثمارية التي تتوفر في محافظة الانبار .

توفر فرصة لانشاء معمل لانتاج القرميد والطابوق القرميدي لتغليف الواجهات بالوان مختلفة توجد هذه الفرصة في الفلوجة قرب معمل الحراريات بطاقة انتاجية تصل الى ٣ مليون طن وبكلفة تخمينية (١٠ مليون دولار) وهذا المعمل يتميز ايضا بقربه من طرق المواصلات ومن العاصمة بغداد ومن الشركة العامة للحراريات مع توفر الماء

* تستخدم في إعداد سوائل حفر الآبار النفطية .تبطين أحواض المياه

** الدولومايت: تستخدم في صناعة الطابوق الناري لتبطين افران معمل الاسمنت وفي صناعة الزجاج.

والكهرباء والخبرة الفنية مع اعفاء كمركي للمعدات ومكائن المعمل واعفاء ضريبي لمدة ١٠ سنوات مع توفر المواد الاولية محلياً بنسبة ١٠٠% وهناك فرص استثمارية لمعامل الاسمدة الفوسفاتية موقعها عكاشات بطاقة أنتاجية ٤٠٠ ألف طن/سنه كما توجد فرص أستثماريه في المحافظة محدده من قبل هيئة أستثمار ألأنبار وهي أنشاء المدن الصناعية في مدينة عنه في المنطقة الغربية بالقرب من محطة القطار كذلك المدينة الصناعية في منطقة الكيلو ٣٥ والمنطقة الصناعية في هيت .

وضمن القطاع السكاني فقد تم الاعلان عن أنشاء مدينة الرمادي الجديده وحدد موقعها على ضفاف بحيرة الحبانية وموقع مدينة الفلوجة الجديدة تعلن كفرصه أستثماريه مستقبليه تعتمد على نجاح مدينة الرمادي الجديدة كذلك توجد في الفلوجة مواقع سكنيه منها موقع ٣٢دونم داخل مدينة الفلوجة، موقع ٧٠ دونم داخل الفلوجة عمودي الهدف من أنشاء هذه الوحدات أو المواقع السكنية هو لتوفير السكن لمواطني أو أهالي المحافظة لسد الطلب المتزايد نتيجة نمو السكان المتزايد من جهة واندثار العديد من المباني القائمة جراء الخراب والدمار الذي لحق بالمحافظة بسب الاحتلال

ثالثا: الموارد الزراعية

تمتلك محافظة الانبار أراضي صالحة للزراعة بحدود (١٦)مليون دونم من اصل (٤٨) مليون دونم من الاراضي الصالحة للزراعة في العراق .

(اجندة اعمال محافظة الانبار ٢٠٠٨ :٣٥)

هذه الاراضي غالبيتها محيطة بنهر الفرات وتقع على ضفتيه من بدء دخول النهر من الاراضي العراقية –السورية عند مدينة القائم ويشكل سهلاً ضيقاً إلى ان يصل مدينة هيت ثم يبدأ بالاتساع الى ان يتعدى حدود المحافظة بطول (٥٠٠)كم تقريبا وان المناطق المحاذية لنهر الفرات هي من اجود واحسن الاراضي الصالحة للزراعة .

(د.عصام الحديثي ،د.خيري سليم .٢٠٠٨: ٥)

ويهتم ابناء المحافظة بزراعة المحاصيل الستراتيجية (الحبوب) وبساتين النخيل والحمضيات والفواكه الاخرى فضلاً عن تربية الحيوانات والدواجن . وتعاني المحافظة

من تدهور في الانتاجية الزراعية بسبب عدم توفر المستلزمات الزراعية كالاسمدة والمبيدات ووسائل الرش والبذور المحسنة والمكائن الزراعية وان المساحة المستغلة زراعياً لاتتجاوز مليون دونم اي (٣٥٠) الف هكتار منها (٧٠٠) الف دونما أراضي مروية وتقدر الاراضي التي تعتمد على الآبار (١٦٣) الف دونم وتبلغ المساحة التي تزرع بالحنطة والشعير حوالي (٣٥٠) الف دونم.

(اجندة اعمال محافظة الانبار ٢٠٠٨: ٣٥)

ويعاني القطاع الزراعي من عدم توفر الطاقة وارتفاع اسعارها وتدهور الانتاجية بسبب زيادة ملوحة التربة وعدم اعتماد الدورات الزراعية وانخفاض وتدني مستوى التقنية المستخدمة في الزراعة ويعاني القطاع الزراعي ايضا من سياسة (الاغراق)

اي اغراق السوق العراقية بشكل عام وسوق المحافظة بشكل خاص بمنتجات مستوردة ذات مواصفات متدنية وباسعار منخفضة مما يؤثر سلبا على الانتاج المحلي .

ومن الفرص الاستثمارية النادرة في القطاع الزراعي مشروع الرحالية لانتاج القمح والشعير وزراعة النخيل باستخدام طرق الري الحديثة ومشروع الاعلاف وتربية الاغنام وان الهدف من المشروع هو انتاج الحبوب الغذائية والاعلاف وتربية قطعان الاغنام حيث يستوعب اكثر من (٢٠٠٠٠)راس غنم وانتاج (٢٠٠٠)طن من الحبوب ومن مزايا هذا المشروع الاراضي الخصبة الصالحة للزراعة وقرب الاراضي من الطرق الرئيسية مع توفر المياه الجوفية وتوفر الأيدي العاملة فضلا عن ذلك اعفاء ضريبي لمستلزمات المشروع لمدة ١٠ سنوات

المبحث الثاني
تهيئة البيئة الاستثمارية لغرض جذب الاستثمار الى المحافظة

قبل كل شيء لابد من التعرف على البيئة الاستثمارية والتي تعد الحاضنة التي ينمو ويتطور فيها الاستثمار والاقتصاد عموما اذ ان الاستثمار لاينمو ولا يتحفز إلا إذا توفرت له البيئة الملائمة وهذه البيئة لها عناصرها الاساسية او محدداتها فاذا عملت بشكل

مشجع فان العلاقة ستكون طردية وايجابية بين طبيعة البيئة الاستثمارية ومستوى التدفقات الاستثمارية اذا لابد من توفر المناخ الاستثماري المناسب في محافظة الانبار لغرض جذب الاستثمارات اليها، فالمناخ الاستثماري يتكون من عناصر اقتصادية وغير اقتصادية فالعناصر الاقتصادية تتمثل في السياسات الاقتصادية الكلية حيث ان ثقة المستثمرين تتاثر كثيراً بمعطيات إدارة السياسة والاقتصاد الكلية في البلد المضيف حيث ان استقرار السياستين النقدية والمالية في البلد المضيف يعطي ثقة كبيرة للمستثمرين وتسمح للمستثمر بتحويل أرباحه أو رأس ماله إلى الخارج عند الضرورة . أما العناصر الغير الاقتصادية فتتمثل بالاستقرار السياسي والأمني ووجود نظام قانوني وقضائي فعال يحمي المستثمرين من الإجراءات التعسفية، إن توفر مثل هذه القوانين تضمن حقوق المستثمر الأجنبي وتساعد من تعزيز قدرة البلد المضيف لان الهدف من هذه القوانين هو توفر مناخ استثماري مناسب لغرض توفير البيئة الاستثمارية الملائمة للبلد اذ ان توفر المناخ الاستثماري ذو أهمية بالغة فهو يشجع المستثمر من التوجه باستثمار أمواله في الأنشطة التي يرغب فيها وعلى درجة كبيرة من الاطمئنان على استثماراته وعوائدها .

(عبده محمد فاضل الربيعي .٢٠٠٤: ٦٢).

ومن هنا يظهر ان عملية جذب الاستثمارات الى المحافظة مرتبط بتوفر العناصر الأساسية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعتمد عليها البيئة الاستثمارية وهذه العناصر هي :

١- الاستقرار السياسي والأمني

يعد الاستقرار السياسي والأمني من المقومات الأساسية التي تساعد على تنمية الاستثمارات المحلية وتساهم أيضا في جذب الاستثمارات الأجنبية الى أي بلد بشكل عام والى محافظة الانبار على وجه الخصوص، كما يعد من أهم الجوانب الأساسية للبيئة الاستثمارية حيث ان البيئة السياسية غير المستقرة تعني ان المستثمر الأجنبي يواجه مخاطر كبيرة والمتمثلة بخسارته لأمواله المستثمرة وهذا يعني عدم الثقة بالنسبة للمستثمر

الاجنبي بالقوانين والانظمة التي تخضع لها استثماراته وكذلك بالنسبة للاسواق التي يعملون فيها يجب ان تكون مستقرة دون تغيير .(صندوق النقد العربي .٢٠٠٥: ١٧٧).

فالمستثمر لن يجازف براس ماله في بيئة غير مستقرة سياسياً وامنياً، ومنذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧ يلاحظ انه لم يتقدم احد للاستثمار في العراق بشكل عام وفي محافظة الانبار بشكل خاص بالرغم من صدور قرارات تشجع على الاستثمار وذلك بسبب الوضع الامني الغير مستقر .حيث كانت محافظة الانبار من اخطر المناطق الساخنة في العراق فقد عانت المحافظة من فقدان الاستقرار الأمني ولكنه بدأ التحسن في الآونة الاخيرة وذلك من خلال فرض الخطط الامنية وتكاتف ابناء المحافظة وجعل المصلحة العامة اومصلحة البلد هي الهدف المنشود والذي يكون فوق المصالح الضيقة، اذا يجب تهيئة الظروف الواجب توفرها من اجل جذب الاستثمار الاجنبي والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا ام أجانب لان انعدام الاستقرار السياسي والأمني تصبح كل محاولات جذب الاستثمار الاجنبي غير مجدية ولا تؤدي الى نتيجة مرجوة، الا انه يلاحظ وكما اسلفنا تحققت بعض التحسينات في الجانب الامني والسياسي وبالتحديد في بداية عام ٢٠٠٨ هذا التحسن ادى بدوره الى جعل الكثير من المستثمرين العرب والاجانب يتوجهون نحو العراق بشكل عام والى محافظة الانبار على وجه الخصوص (د.سامي حميد عباس ،٢٠١٠: ٣٤٣- ٣٤٤)

٢- **توفر الاطار القانوني:** يعد الاطار القانوني احد اهم العناصر الاساسية لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب ،ويعد ايضا من اهم المعوقات التي تقف امام تدفق الاستثمارات الاجنبية فالاطار القانوني يجب ان يتصف بالحركية وليس بالجمود ومن الضروري ان يكون قابلا للتطور ومواكبا لحركة المتغيرات في المجتمع

(د.سامي حميد عباس ،٢٠١٠: ٣٤٤)

فقد صدر قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ حيث تم بموجب هذا القانون تاسيس هيئة الاستثمار الوطنية والتي تتولى تنفيذ احكام هذا القانون ورغم وجود بعض الملاحظات على القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الا انه اعطى حوافز كبيرة للاستثمار

الاجنبي في العراق مثل الاعفاءات والامتيازات المعطاة للمستثمرين، كذلك يكفل ويضمن للمستثمرين حقوقهم المالية وما يترتب على استثماراتهم من انجازات ومكاسب مالية من بينها سهولة تحويل صافي ارباحهم للخارج واعادة استثمارها في مختلف المحافظات العراقية وتمتعهم بالاعفاءات الضريبية عن الارباح المتحققة واستيراداتهم من المواد والمعدات اللازمة لمشاريعهم الاستثمارية، وقد تاسست هيئة استثمار الانبار في ٢٠٠٨/٩/١٧ هدفها تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة وذلك من خلال الترويج والإعلان عن الفرص الاستثمارية في المحافظة وتقديم التسهيلات للمستثمرين في مختلف القطاعات الاقتصادية لغرض اعادة اعمار محافظة الانبار التي دمرت من جراء الاحتلال كذلك تعمل على زيادة الفعاليات التشغيلية وامتصاص العاطلين عن العمل .

(هيئة استثمار الانبار ،٢٠١٠: ٤)

اذا لابد من توفر المناخ الاستثماري لكونه من اهم متطلبات القطاع الخاص حتى يقدم على الاستثمار لكي لاينصرف المستثمر الى مكان آخر او بلد آخر، وهذا يعني ان القطاع الخاص ومن جراء عملية الخصخصة سوف يسهم في تخفيف العبء عن كاهل الدولة حيث ان زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الاجمالي في الدولة تعد مؤشرا جيدا للخصخصة ويبرهن على ان الدولة قد نجحت في نقل جزء من العبء الملقى عليها لتمويل الاستثمار في المشروعات العامة الى القطاع الخاص (د. عبد محمد فائق الربيعي ،٢٠٠٤: ١١٢) وبهذا الخصوص فهناك مبادرة السلطة التشريعية / مجلس حكم محافظة الانبار لاصدار التشريعات والتعليمات الداعمة لتوجهات القطاع الخاص وتفعيل دوره للاستثمار في محافظة الانبار ويمكن الاضطلاع بهذاالدور من خلال تحفيز اغلب رجال الاعمال والصناعيين والمقاولين والتجار من ابناء المحافظة وبقية المحافظات العراقية واجتذاب مستثمرين عرب واجانب للمباشرة في العمل الاستثماري في كافة الميادين الاستثمارية المتاحة والكامنة .

٣- العوامل الاقتصادية والإدارية :

يعاني العراق من اقتصاد متدهور وبنية اساسية شبه منهارة لهذا فان جذب الاستثمارات ستكون سبيلاً للخلاص من الفقر والبطالة والركود الاقتصادي فضلاً عن الاستقرار الأمني والسياسي الذي مر ذكره سابقاً .

فالعراق عموماً ومحافظة الانبار بشكل خاص يجب ان لا تقف امام هذه التحديات بل عليها السير نحو آفاق جديدة لتهيئة البيئة الملائمة للشركات والقطاع الخاص المحلي لغرض الاستثمار ولكي نتمكن من ذلك فلا بد من ازالة العقبات الاقتصادية والاجرائية لتأسيس وإقامة المشاريع وتقديم حوافز تشجيعية تشمل الحوافز الضريبية وتبسيط الاجراءات الإدارية المتبعة مع المستثمرين هذه الاجراءات تتضمن اجراء سهولة تسجيل الشركات لدى دوائر الجهات القطاعية كوزارات التخطيط والصناعة والعمل والضمان الاجتماعي فضلا عن الاجراءات في دوائر الضريبة والكمارك والبلدية وعلى الرغم من هذه الاجراءات الا انه لا تزال هناك بعض المشكلات

الإدارية التي يشكو منها المستثمرين عند تاسيس ومزاولة الاعمال . (د. علي حسين الدوغجي ،٢٠٠٥: ١٩٢) فقد توقفت الانشطة الاقتصادية في العراق واصابها الشلل التام نتيجة لما مر على العراق من حروب وحصار اقتصادي مدمر كل ذلك ادى الى تراجع رؤوس الاموال المحلية واحجام دخول الاموال الاجنبية عن الاستثمار في العراق بشكل عام وفي المحافظة على وجه الخصوص، ونظرا للحاجة الماسة للاستثمارات لغرض تحريك عجلة الاقتصاد الوطني لاجل النهوض به من جديد لتحقيق التنمية الاقتصادية كان لابد من القيام بإصلاحات اقتصادية لتشجيع الاستثمار الاجنبي واعطاء المستثمرين الكثير من الاعفاءات والتسهيلات والامتيازات وضمانات الاستثمار وفتح الاسواق العراقية . وتمتلك محافظة الانبار العديد من الموارد الطبيعية والبشرية والخامات المتعددة والمتنوعة كما ذكرنا سابقا وتعد وفرة تلك الموارد الطبيعية والبشرية من المحددات الاقتصادية المهمة التي تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية، وتعد محافظة الانبار بوابة العراق الغربية اذ ترتبط مع الاردن وسوريا والسعودية بحدود

دولية مما يؤهلها ان تكون مدنها الحدودية مناطق تجارة حرة تستوعب العديد من الاستثمارات في مختلف القطاعات وقد ساعد موقعها الحدودي على انشاء مجمعات حدودية هي مجمع طريبيل ومجمع الوليد و مجمع عرعرو مجمع القائم كما ويعد السكان العنصر المهم للموارد البشرية واحد عناصر الانتاج، كما يوجد في المحافظة جامعة الانبار والمعهد القني في الصقلاوية التابعة لقضاء الفلوجة .وبنظره سريعة الى واقع الجهاز الإداري العراقي تجد تفشي كل مظاهر الفساد فيه بدءا من البيروقراطية وسوء استخدام النفوذ الوظيفي وشيوع الوساطة وسوء الإدارة ويعد الفساد الإداري العدو الرئيسي للشفافية فالفساد من حيث المبدأ يجهض خطط وبرامج التنمية ويفشلها وكذلك يفسد السياسة (د.جاسم محمد الذهبي ،٢٠٠٥: ٧٨)

اما الشفافية فهي حق من حقوق المواطنين تجاه الدولة من جهة وهي واجب من واجبات السلطة الادارية تجاه المواطنين من جهة اخرى . اذا ينبغي الابتعاد عن ظاهرة الفساد الإداري والمالي ونشر الثقافة الاستثمارية واستخدام الشفافية في توفير المعلومات التي يحتاجها المستثمر عن البيئة حيث ان الشفافية والوضوح لها دور كبير في القرار الاستثماري للمستثمرين الأجانب وتمكنه من التنبؤ والتخطيط لاستثماراته في المحافظة، لذا ينبغي توسيع رقعة الديمقراطية من جانب المجالس التشريعية والأجهزة الرقابية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق درجة اكبر من الشفافية، ومن المحددات الأخرى التي تساعد في عدم جذب الاستثمارات للمحافظة ضعف البنية التحتية والمتمثلة بالطرق والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات ومصادر الطاقة وعليه لابد من توجيه جهد الحكومة المحلية في المحافظة لإعادة بناء القاعدة الأساسية للمجتمع المتمثلة بالبنى التحتية لكي تنجح عملية إعادة الأعمار ومشاركة الاستثمارات الاجنبية فيها لأن البنية التحتية المتطورة تعد من أولويات المستثمر الأجنبي وعاملاً لجذب الاستثمارات وهذا ما ينطبق على البنية التحتية في محافظة الانبار التي دمرت وخربت من جراء الاحتلال وما تعرض له اقتصاد المحافظة

فهذه عوامل جذب للاستثمارات وتشجيع المستثمرين للدخول إلى المحافظة وتهيئ البيئة الاستثمارية المناسبة، فالبلد الذي يمتلك بنية تحتية ضعيفة قد يواجه صعوبات في اجتذاب لحجم كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلافا للبلد الذي تكون بنيته التحتية متطورة وكقوة بشكل جيد، كما ان وجود المؤسسات المالية في المحافظة القادرة على تلبية متطلبات قطاع الاستثمارات بجميع أنواعها يعد من المقومات التي تساعد في نجاح جذب الاستثمارات الى المحافظة حيث توجد في المحافظة (١٠) مصارف منها (٤) حكومية هي مصرف الرشيد ومصرف الرافدين والمصرف الزراعي والمصرف التجاري اما المصارف الأخرى فهي أهلية وعددها (٦) مصارف هي: مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل و مصرف الشمال ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتنمية والمصرف الإسلامي ومصرف دار السلام ومصرف بغداد . ان وجود مثل هذه المؤسسات يساعد على توفير السيولة النقدية وتحويل العملات من والى داخل البلد هذا فضلاً عن كون هذه المؤسسات او المصارف مخزن آمن للمستثمرين .

الاستنتاجات

١) تمتلك محافظة الانبار مقومات طبيعية وبشرية هائلة يمكن ان تساهم بشكل فعال في جذب الاستثمارات بمختلف أنواعها الى المحافظة وهذا يتوقف على هيئة استثمار الانبار كهيئة تمارس دورها في الترويج عن الفرص الاستثمارية .

٢) أن الاستثمار لاينمو ويتحفز ألا أذا توفرت البيئة الاستثمارية المناسبة والتي تعد الحاضنة لجميع أنواع الاستثمارات وأن العلاقة طرديه بين العناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية وطبيعة التدفقات الاستثمارية إذا عملت بشكل مشجع .

٣) بالرغم من الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات إلى المحافظة ألا انه هناك بعض المعوقات التي تقف بوجه هذه الاستثمارات بالقدر المطلوب .

التوصيات :

١) لغرض تهيئة بيئة استثمارية جاذبه للاستثمارات بأنواعها على الحكومة المحلية في المحافظة اعتماد إستراتيجية واضحة ومرسومه لغرض الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية وعدم الاعتماد على هذه الاستثمارات بشكل تام بل جعلها مكمله للاستثمارات المحلية وفق مبدأ الشراكة . هذه ألاستراتيجيه يجب ان تكون معده قبل البدء بعملية الاستثمار ولغرض نجاح تلك ألاستراتيجيه لابد من توفر الإرادة الوطنية الحقيقية لإنجاح مشروع الاستثمارات في المحافظة وتخليصها من الفساد الإداري والمالي والذي يعد الآفة الحقيقية تأكل كل بذرة تقدم وتطور ممكن ان يتحقق .

٢) ينبغي اختيار الاستثمارات الملائمة للسوق المحلية وبشكل دقيق وليس الموافقة على الاستثمارات التي قد لاتضيف لتطور الاقتصاد شيئا سوى تحويله إلى سوق استهلاكية ليس ألا . وجعل القطاع الخاص شريك أساسي في عملية الإصلاح والتنمية من خلال تفعيل قوانين الاستثمار لجذب الاستثمارات وضرورة تبني إصلاحات اقتصادية حيث تسعى الحكومة المحلية في ألمحافظه إلى تنفيذ تلك الإصلاحات قبل الدخول في تنفيذ برامجها ألوطنيه لجذب الاستثمارات لأن عدم الاستقرار الأمني والسياسي و تفشي الفساد وعدم وجود تشريع وقوانين متمشية مع التوجه وضامنه للحقوق تؤدي إلى تردد المستثمر المحلي والأجنبي من الاستثمار في المشاريع .

المصادر

١) صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، أبو ظبي ٢٠٠٥

٢) د. عبد الناصر صبري الراوي، دور العامل الإداري في تغيير أحجام ومراتب المراكز الحضرية في محافظة الانبار ،مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد (٤) كانون الثاني، ٢٠٠٧

٣) د.عصام خضير حمزة ألحديثي، د.احمد عاصم الدباغ ،ترب محافظة الانبار، كراسة علمية ،مركز دراسات الصحراء، ٢٠٠٨

٤) د. علي عبد الهادي، الفرص والمشاريع الاستثمارية في محافظة الانبار،ندوة كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الانبار /٢٠١٠

٥) راسم فراج مسلم العبيدي، تحسين مواصفات إسفلت هيت الطبيعي واستخدامه في التطبيقات الصناعية، رسالة ماجستير (غير منشورة)كلية العلوم، جامعة الانبار، ٢٠٠٩

٦) د. محمد محيي الدين الخطيب ،المراعي الصحراوية في العراق، مركز الفرات لدراسة وتصاميم مشاريع الري ،١٩٨٨ .

٧) د.سامي حميد عباس ،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي ،مؤتمر كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الانبار، ٢٠١٠ .

٨) عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية . ٢٠٠٤ .

٩) د. علي حسين الدوغجي، الحوافز الضريبية وتبسيط الإجراءات الإدارية وأهميتها في جذب الاستثمار وبناء الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، المجلد (١١)، العداد (٣٨)، ٢٠٠٥ .

١٠) د. جاسم محمد الذهبي، الفساد الإداري في العراق وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد، المجلد (١١)، العدد(٣٨)، ٢٠٠٥ .
١١) دائرة إحصاء الانبار، ٢٠١٠ .
١٢) هيئة استثمار الانبار، دليل المستثمر، ٢٠١٠.
١٣) أجندة أعمال محافظة الانبار، مركز المشروعات الدولية الخاصة، CIPE، ٢٠٠٨
14) F.Benham :Economics . Fifth edition ،London ،1987.